

أو شئان أن لم يكن له طريق غير ذلك ومنه والآن وفي الجمع أنه
 الصواب أرسل كلما ولم يكن سابقاً بل لم يكن خلفه فأجاب
 في قوله لم يصح وكذا لو اشكنا على رجل حتى عرفه أو خرق ثيابه
 لم يصح إلا أن يسوغه بعد به أن يكون خلفه وعنى أي يورثه إن اراد
 أو جاب الطمان في أموال الناس في هذا كله وذكر أبو الليث في الجمع
 الصواب أن أرسل كلما فأجاب من قوله إننا يصح المسئل وإن لم يكن
 سابقاً له لأنه إذا أرسله وإن لم يكن خلفه فما دام في قوله فكأنه
 قال الصواب المنهين لكي يصح هذا إن أرسل كلما ولم يكن سابقاً له
 لم يصح وإن أصاب في قوله ونص في أن يادأ أن يصح لكن المسئلة
 في الصواب عليه أنه أشار إلى أن أرسل من كذا السوق فكان هو
 مواعيد القول الفقة أبي الليث وعليه فتوى أرسل دابة وكان سابقاً
 لها فأجاب من يصح كما ينبغي وإن أرسلها إلى جهة ولم يكن سابقاً
 فكأنه ولو أرسل كلما إلى صيد وإن لم يكن سابقاً له فأجاب أن
 لا يصح ولو أرسل إلى إنساناً ولم يكن سابقاً عليه في هذه المسئلة
 بعض في أبي الصعيدي وبعض في أن يادأ أن يادأ أو وقع أية
 في غير ذلك كما تجلت في رباطاً فقلت إن بها أو شي من ذلك
 للدار في أي موضع دلت ما دلت في موضع رباطاً فقلت أنه لا يرد
 رسن لغت فدل أن بائناً فولو أو وقع دابة على الطريق ولم يسلها
 فسارت عن ذلك المكان فأنفذ شيئاً لا يصح لأنه لم يمسكها في ذلك
 المكان فعبارة من قوله دابة منغلته في شرح عمام وفي غضب من أن
 رباط جازاً له على سائر نهجاً وأخر ورط جازاً له على تلك السابلة
 فعض أهل الجارين إلا أن لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً
 إلا حل ذلك ضاه على صاحب الجار بعد أن يكون في المكان سقوا
 كان ذلك في الظاهر أو في موضع لم يكن فيها أن يربط بها جازاً
 فهو من لما أصاب جازاً أرسل جازاً فدل ذلك أن نأى فله

الأساقفة إلى الزرع ضمن والآن يسبقه لم يكن خلفه لكن لخص
 بتعطف الجار حيناً وسماه وذهب إلى الوجه الذي أرسل صاحب
 وأصاب الزرع ضمن أيضاً وإن أخطفت مديناً وشمالاً فأجاب
 الزرع إذا قال لرب الأية أن دانتك في زرعها فأجاب من
 ضامن لما أفسلت الزرع في حال أو غيرها وإن أخذه ولعبه فأجاب
 فله ضم له عليه لأنه فعل باعوه وبعد اختيار الغنم إلى الليث وكان
 أبو نصر يعول لضم في الوجه الأخير أيضاً وفي الجمع أنه صبح
 دابة لرجل إذا دعت ليه أو زياراً بغير سانه في ذئب زرع
 رجل لا ضامه عليه لأنه لم يحن بما دعت دابة بوجهه وقال في
 عن رجل ولا عدوانه إلا على الظالمين وقال السقوا إن كان
 لكه نهاراً لا يصح وقال أبو نصر الكبرسي من وجرت في ضيعته
 ذئب فأخرجها منها لا يصح وإن أخرجها وساقها إلى ضيق أخرج
 فعضت ضمن كان له أخرجها من ضيعته وليس له أن يعرض غير
 الأفاع وفي غضب النوازل قال بعضهم دابة الرجل إذا دخلت
 زرع رجل فأخرجها صاحب الزرع فأنزها السبع فربط
 لأنه لا ينبغي له أن يخرج لكن ينبغي أن يستدعي على صاحبها يخرجها
 وقال ابن القيم بن يوسف إذا طرد البقرة حتى أخرجها عن راعه
 فجاءه ديب فأكلها يعزم قيمة البقرة وإن ساقها وأراد أن
 يرد لها على صاحبها فعضت في الطريق أو أكلت رجلها
 يصح أيضاً قال أبو الليث فليست باخذ بهذا إنما تأخذ
 جازاً وي عن رجل بن الحسن الذي قال لا يصح كان لصاحب الزرع
 أن يخرج الدابة من زرع غيره وإن أخرجها من أرضه فهو ضامن
 أن يعلقت الدابة وإنما قال أبو نصر أن ساقها إلى موضع
 يابس عليها فيه لا ضامه عليه وإن ساقها إلى راعه لم يمسكها
 من زرع غيره قال فشدت حال أخرجها فهو ضامن وقيل ذلك

إن كان له طريق غير ذلك
 والأبصار في دار الجار
 رادة وفي غصت النوازل
 صاحب الزرع أو داره